قذف «المولوتوف» في اثناء التظاهرات؛ وهي لا تحصى. فقد تعرّضت دورية للهجوم في قرية قباطية في الثامن من شباط (فبراير) (**السفير**، ١٩٨٨/٢/٩). ثم أُحرقت سيارتان عسكريتان قرب مخيم خان يونس؛ وأُلقيت زجاجة مولوتوف على دورية راجلة في مخيم بلاطة؛ وتمّ حرق سيارة في سور باهر في العاشر من الشهر عينه (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٢/١٨). ووقعت اربعة حوادث مماثلة في ١٦ منه؛ بل وصار ذلك هو المعدل اليومي؛ اذ قذفت خمس قنابل حارقة على السيارات العسكرية في غزة، وأخرى على منزل الوزير اريئيل شارون في باب الواد في القدس؛ وأيضاً على باص في حوارة، في ٢٨ منه. وقد تعرضت منشآت ومرافق اقتصادية وامنية عدة للحرق والتحطيم كذلك، منها مخفر الشرطة في بيت ساحور الذي اصيب في ٣١ كانون الثاني (يناير)، ومخفر الناصرة في السابع من شباط (فبراير)، ومخفر مخيم عقبة جبر بعد يوم، ومخفر باب الزاوية، في الخليل، في ٢٣ من الشهر عينه. وتمّ تحطيم مصرفين اسرائيليين في رام الله، في ١٧ منه. ونفذ آخرون عملية حرق معمل للطوب في قلقيلية، ومكتب العمل الاسرائيلي في بيت عور التحتا، في الاول آذار من (مارس).

كما ساهم العاملون ضمن الفصائل الفدائية المسلحة مساهمة أخرى، على شكل تنفيذ العديد من العمليات، مثل زرع عبوة خارج كنيس في حي كفار افراهام في تل ـ ابيب؛ وأخرى في حي بيتح تكفا بتاريخ ١٩ شباط (فبراير) (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٢/٢٥). وكان العدو اكتشف أربع عبوات ناسفة في مدينة غزة خلال ١٥ و ١٦ من الشهر ذاته، بينما انفجرت اخرى في مبنى الرياضة في ريشون لتسيون قرب تل ـ أبيب، في ٢٨ منه. واستشهد شاب فلسطيني عند اعداده قنبلة على الارجح، في رفح، في ١٤ آذار (مارس). بينما نفّذ آخرون عملية اطلاق نار على باص، شمال نابلس، في التاسع من الشهر، وعملية قذف قنبلة يدوية على دورية في قرية ازنا، بعد يومين. الا ان العملية البارزة كانت وضع سيارة رينو ـ ٤ ملغومة بعشرات الكيلوغرامات من مادة ت.ن.ت. قرب فندق هيلتون، في القدس، الذي نزل فيه وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في الرابع من آذار (مارس) (**السفير**، ١٩٨٨/٣/٥). وقد اعلنت حركة «فتح» مسؤوليتها، وأكدت ان العملية جاءت باسم شهدائها الذي سقطوا في ليماسول.

تفاقمت آثار الانتفاضة، ازاء هذا الوضع، وانعكست سياسياً في بروز ازمة بين الحكومة الاسرائيلية والطائفة الدرزية، اثر لجوء العدو الى الترويج، في وسائل اعلامه، ان الجنود الدروز في قوات حرس الحدود، ويشكلون ٦٠ بالمئة من افرادها، هم المسؤولون عن القمع الوحشي للانتفاضة (**التقرير**، لندن، ١ ـ ١٥/٢/١٩٨٨). وقد احتج بعض ابناء الطائفة على هذا التوجه، وطالبوا بتعديل شروط انتسابهم الى الجيش الاسرائيلي، أو الغاء التجنيد الاجباري. وتفاقم المأزق حين انضم أهل الجولان الى الانتفاضة في ١٤ شباط (فبراير) ضمن تظاهرات أدت الى جرح ٣٠ واعتقال ٢٠ منهم (**السفير**، ١٩٨٨/٢/١٥). وامتدت معالم الازمة داخل اسرائيل؛ اذ طالب عدد من العسكريين السابقين الجنود بالتمرد على الاوامر غير المشروعة. اما النتيجة الاخرى، فكانت احضار المزيد من النجدات العسكرية الى المناطق المحتلة؛ مثلاً عند استقدام ٥٠٠ شرطي من الارض المحتلة الى القدس، من اجل ضبط الموقف في اثناء زيارة شولتس، ويمثل ذلك خمس قوة الشرطة الاجمالية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٠؛ و **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٢/٢١). واكدت الصحف الاسرائيلية ان قوات «هائلة» اصبحت متواجدة في المناطق المحتلة؛ اذ بلغ عدد افراد الشرطة والجنود في القدس، وحدها، ٣٠٠٠ حتى شباط (فبراير)، عدا ١٢٠٠٠ فرد آخر في الضفة الغربية وقطاع غزة (**السفير**، ١٩٨٨/٢/٢٦). وعبّر عن ذلك تأكيد المصادر الاسرائيلية ان التواجد العسكري في المناطق قد ازداد بنسبة أربعة اضعاف خلال الشهرين الاولين فحسب (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢٧). كما لجأ الجيش الاسرائيلي الى تقسيم الضفة الغربية الى ثلاث مناطق، وعيّن ضابطين برتبة عميد وثالث برتبة عقيد لادارتها في أواخر كانون الثاني (يناير) (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٢٥).

وتجسّد الوضع الاسرائيلي في الاضطرار الى البحث عن اماكن جديدة لسجن المعتقلين،